التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

م.د. إقبال هاشم مطشر
كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية
Dr.eqbalhashem2017@gmail.com

المستخلص:

تشتمل التنمية المستدامة أبعاداً سياسية واجتماعية واقتصادية وصحية وبيئية، تدور كلها حول نوعية الحياة الإنسانية، وقدرات وامكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن هذه الحياة. وتحمل الاهداف نظرة مستقبلية قوامها تحقيق تنمية تستجيب لاحتياجات الحاضر، دون التضحية بقدرة الاجيال القادمة للحصول على احتياجاتها.

تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على وضع المرأة في واقع وسياسات التنمية الاقتصادية في العراق. تنطلق الدراسة من فرضية اساسية، قوامها الارتباط العميق بين تعزيز دور المرأة وبين أهداف قطاعات التنمية المستدامة ونصف المورد البشري ونصف المساهمين في التنمية بسائر قطاعاتها ونصف المستفيدين منها، ونظراً لهذا التشابك فلا يمكن طرح أي هدف تنموي دون التعرض لموقع المرأة فيه، وبالتالي يصبح وضع المرأة أحد أهم الشروط الاساسية لتحقيق التنمية.

يعد التمكين الاقتصادي للمرأة أحد أهم العناصر اللازم توفرها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام فقد أثبتت الدراسات أنه أذا تحققت المساواة بين المرأة وبين الرجل في المشاركة في سوق العمل فسوف يزداد النمو الاقتصادي، وبالرغم من أن الالتحاق بسوق العمل هو الفرصة الاهم للمرأة للحصول على التمكين الاقتصادي، الا أنها تواجه تحديات تتعلق بانتشار البطالة بين الإناث أكثر من الذكور، بسبب انخفاض معدلات التعليم لدى الإناث مما يقلل قدرتها على الالتحاق بسوق العمل. والعراق من بين تسع دول عربية تحقق معدل نمو سالب وهو ما يعني تراجعاً واضحاً في معدلات نمو انتاجية المشتغلين والذي يكون جراء عدة عوامل منها تضخم الجهاز الاداري الحكومي، وعدم الأخذ بالتطور التكنولوجي في عدد من الانشطة الاقتصادية الاساسية مما يخفض من إنتاجية المشتغلين بالإضافة الى عدم تنفيذ السياسات المناسبة لتنويع النشاط لاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي للمرأة، أهداف التنمية المستدامة، واقع المرأة العراقية، متطلبات النهوض بالمرأة.

Economic Empowerment of Iraqi Women and Their Role in Achieving the Goals of Sustainable Development

Lecturer Dr. Eqbal Hashem Mutasher
College of Administration and Economics
University of Mustansiriyah

Abstract:

Sustainable development encompasses political, social, economic, health and environmental dimensions, all of which revolve around the quality of human life, and

the potential and potential of the natural system that embraces this life. The goals assume a future vision of achieving development that responds to the needs of the present, without sacrificing the ability of future generations to meet their needs.

The study aims to shed light on the status of women in the reality and policies of economic development in Iraq. the study is based on a basic hypothesis, which is based on the deep link between the promotion of the role of women and the objectives of sustainable development sectors, half the human resource and half the development contributors in all its sectors and half of its beneficiaries. Women are one of the most important prerequisites for development.

Women's economic empowerment is one of the most important elements for sustained economic growth. Studies have shown that if equality between women and men is achieved in the labor market, economic growth will increase. Although access to the labor market is the most important opportunity for women to obtain economic empowerment, it faces challenges related to the prevalence of unemployment among females more than males, because of the low rates of education in females, which reduces their ability to join the labor market.

Iraq is among the nine Arab countries that achieve a negative growth rate. Which means a clear decline in the rates of productivity growth of workers, which is due to several factors, including inflation of the administrative system of the government, and the lack of technological development in a number of basic economic activities, which reduces the productivity of workers, Implement appropriate policies to diversify economic activity.

Keywords: Economic empowerment of women, Sustainable development goals, the reality of Iraqi women, Requirement for the advancement of women.

المقدمة

تبدو قضية النهوض بالمرأة وتمكينها كأحد الاولويات على جدول اعمال دول العالم في بداية القرن الواحد والعشرين، وتواجه الحكومات تحديات كثيرة لجعل المرأة شريكاً كاملاً وفاعلاً في التنمية بكل ابعادها باعتبارها عاملاً اساسياً في التنمية البشرية المستدامة كمنتجة ومستفيدة. فصنع التنمية لا يتحقق من دون اشراك المرأة لأنها تشكل نصف عامل بشري فعال، وبدون تفعيل دورها يفقد المجتمع نصف امكاناته وقواه، وان تفعيل دور المرأة هو غاية ووسيلة، غاية لأنها تمنحها الكرامة والاحساس بتحقيق الذات ووسيلة لأننا سنستفيد من نصف قوى المجتمع ونبني القرارات والسياسات بناء على قدرات الجميع بحيث تعكس افضليات ومصالح المجتمع ككل، وان تهميشها واقصائها من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجعلها طاقة معطلة ومورداً غير مستثمر، مما يدفع باتجاه تمكينها لضمان مشاركتها الفاعلة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكي تكون عنصراً فاعلاً في عملية التغيير الذي يضمن استدامة التنمية وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

فاذا ما اعتبرنا ان التنمية هي توظيف كامل لقدرات البشر كافة نجد ان الانجاز الملموس للمرأة لمؤشرات التنمية البشرية المستدامة بالنسبة لمعدلات النمو ومستويات الدخل الفردي قد جاء ضعيفاً ومخيباً للآمال ومشاركتها مازالت دون الطموحات على كافة الاصعدة، فالنساء هن الفئة

الاقل في الوصول للموارد، كما انهن يمثلن الحلقة الاضعف في التنمية، والتحسن في الاداء التنموي بشكل عام يرتبط بالتحسن في اوضاع المساواة بين الجنسين وهذا يشكل عائقاً امام تحقيق مستويات انمائية مناسبة ومستدامة.

مشكلة البحث: بالرغم من ان المرأة العراقية تمثل تقريباً نصف المجتمع الا اننا نلاحظ ضآلة دور المرأة في الحياة الاقتصادية خاصة بعد (2003) بسبب تقاليد اجتماعية موروثة في ان تكون المرأة مهمشة، فبالرغم من امتلاكها طاقات وامكانات ومستوى علمي الا انها غير مستثمرة، لذلك فتمكينها اقتصادياً يعني ضمان مشاركتها الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التشغيل الكامل للموارد البشرية وبالتالي النهوض بالواقع من خلال تحقيق قفزة كمية ونوعية في الاقتصاد.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها ان تمكين المرأة لا يتم الا من خلال نهضة اجتماعية، اقتصادية، تعليمية، صحية شاملة للمجتمع ككل وهذه النهضة تكون مدعومة بقانون ودستور.

أهمية البحث: نظراً لتشابك قضايا المرأة مع كافة قضايا التنمية فأن تحقيق اهداف التنمية المستدامة مرهون بوضع قضايا المرأة ضمن خطط التنمية، واتخاذ خطوات حقيقية نحو دعم تحقيق المساواة بين الجنسين، فالمرأة تمثل شريحة هامة في الموارد البشرية وشريك حقيقي ومساهم فاعل في القطاعات المختلفة كالاقتصاد والتعليم والصحة، ورغم ان القانون العراقي سمح للمرأة العراقية بالعمل في كافة المجالات بدون تمييز الا ان دورها مازال غير فاعل في المجتمع وانجازاتها دون الطموح. وهنا جاءت اهمية البحث في ان تمكين المرأة اقتصادياً سيحقق وفرة اقتصادية باعتبار المرأة طاقة معطلة وغير مستثمرة، ويحقق لها استقلال اقتصادي، فتكون الشريك المهم والفاعل للتنمية المستدامة في العراق كأيدي عاملة وعقول ذكية مبتكرة وأداة استثمار لخلق الدخول بدلاً من معالة متلقية للمساعدات.

اهداف البحث: إن تمكين المرأة وتحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي وتحويلها من عنصر (معال اقتصادياً) الى عضواً فعالاً ومنتجاً لا مستهلكاً هو هدف بالغ الاهمية بالنسبة للمرأة واستقلالها الاقتصادي بالإضافة الى انه امراً يحول نصف المجتمع من عاطل الى منتج وتحقيق التشغيل الكامل وبالتالي تحقيق تنمية بشرية مستدامة، ولعل من اهم الاهداف المرجوة من البحث:

١. التعرف على معنى واهمية التمكين للمرأة وأوجه التمكين المختلفة.
٢. ان المرأة نصف المجتمع واهم قضية واجب الوقوف عندها لتحقيق نهضة اقتصادية مستدامة في المجتمع العراقي.
٣. الوقوف على أهم التحديات التي تواجه المرأة والتي يحول دون مشاركة المرأة اجتماعياً واقتصادياً.
٤. دراسة واقع المرأة العراقية مجتمعياً اقتصادياً وتعليمياً وصحياً وتحليل اهم المعوقات التي تواجهها وتحول دون اندماجها في عملية التنمية وتعزيز وتقوية قدراتها لأجل رفع مساهمتها اقتصادياً.
٥. تقديم اصلاحات ورؤى مستقبلية تساهم في تمكين المرأة اقتصادياً وتفعيل دورها فالتمكين الاقتصادي للمرأة هو غاية لأنها تعطي المرأة الاستقرار الاقتصادي والاحساس بتحقيق الذات، ووسيلة فهي تشغيل لنصف قدرات المجتمع المعطلة، والتي تنعكس كبناء ونهضة للمجتمع ككل.

اسلوب البحث: اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي فضلاً عن التاريخي المقترن بالبيانات التي تتعلق بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العراقية بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية والمصادر والمراجع العربية والاجنبية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الاول الجانب المفاهيمي للتمكين الاقتصادي للمرأة واهم أهدافه، اما المبحث الثاني فقد تناول واقع المرأة العراقية الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والصحي، في حين اختص المبحث الثالث بتوضيح اهم الرؤى والاصلاحات المستقبلية لتمكين المرأة وهذه الرؤى كانت على الصعيد الاجتماعي والقانوني، والصعيد الاقتصادي، والتعليمي، والصحي.

المبحث الأول: البعد المفاهيمي والتاريخي للتمكين الاقتصادي

التمكين بالأساس هو الوعي الذاتي للقدرات الكامنة وامتلاك الوسائل والادوات لإطلاقها والاستفادة منها، ومنح الفرص الأساسية للفئات المهمشة بشكل مباشر او غير مباشر (عبد الرضا، عبدالرحيم، ٢٠١٥). إن التمكين الاقتصادي للمرأة يعني انتشالها من العمل متدني الاجر والمشاركة الفاعلة في صنع القرار من خلال توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها (أيوب، ٢٠٠٧). فالمشاركة الفاعلة تستلزم تنمية المرأة نفسها وتطوير قدراتها وامكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من احداث التغيير في مجتمعها وتكمن مصادر القوة في المعرفة والثقة بالنفس والقدرة على العمل. واهتمت ادبيات التنمية بالتمكين كمفهوم ودلالة واهمية فعرف بأنه عملية تعزيز القدرات والارتقاء بواقع الانسان لمعرفة حقوقه رجلاً كان أو امرأة وواجبات كل منهما والعمل على توفير الوسائل الثقافية والمادية والمعنوية والتعليمية لتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد على مستوى الاسرة (Gevgis, 1999: 2). كما جاء الاقتصادي "Karl" ليعرف التمكين بأنه عملية تنمية الناس من خلال بناء قدراتهم المختلفة التي تؤدي الى مشاركة اوسع واقوى لإحداث تغيير في العمل والمجتمع (Karl, 1995: 4). وعرفه (chowdhry) بأنه تعزيز القدرات ليصبح الفرد ذا امكانية من خلال التعاون والتنسيق مع الاخرين واستخدام الامكانيات الايجابية وتطوير الطاقات لتصل الى اقصى درجات. في حين أشار إليه مكاردل على أنه الحاجة الى بناء قدرات افراد المجتمع فضلاً عن انه يأخذ خطوة ابعد من المشاركة بل يذهب الى اعتبارها مسألة اعتماد على الذات ليكون لهم الخطوة في اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي.

وينصرف مفهوم التمكين الاقتصادي (والاجتماعي) الى جميع الممارسات والافعال والانشطة والاجراءات التي تؤدي الى تنمية قدرات الافراد المادية والذهنية والتأهيلية والتدريبية والعمل على تحضيرها، كذلك خلق الظروف التي تجعلهم ناشطين ومساهمين حقيقيين في عمليات خلق الدخل والثروة في المجتمع، ومؤهلين لان يحصلوا على فرصتهم في الحياة بمستوى انساني معقول وفق قدراتهم المتفاوتة وتبعاً لحقوقهم الإنسانية بوصفهم شركاء مع الاخرين، ومنحهم فرصة متكافئة مع الاخرين وعلى قدر استطاعتهم واستحقاقهم، وبهذا المعنى الواسع للتمكين، فأنه ينصرف الى بعدين هما: (الراوي، ٢٠٠٢: ١٦٩)

- الارتقاء بالمقدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع.
- منح الفرصة لكي ينخرط الجميع في الاعمال الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ظهر منهج تمكين المرأة الذي جعل من التنمية أكثر مشاركة بين الرجل والمرأة ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء، وانما تكون تنمية تهدف الى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية وتمكينهن من الاعتماد على الذات في تحسين اوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن (عبدالفتاح، ٢٠١٠: ١١-١٢). يُعدَّ التمكين الاقتصادي للمرأة بعداً من أبعاد تمكين المرأة وهدفاً أساسياً في حدّ ذاته ليمنح المرأة القوة والسلطة لإنجاز التقدم الملموس في النشاط الاقتصادي وإبرازها كعضو فاعل في عملية التنمية المستدامة على قدم المساواة مع الرجل، فظهور الاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديا تطور بسبب استخدام النوع الاجتماعي نتيجة تحيد دور المرأة في ظل سريان مفهوم المرأة المعالة اقتصادياً الذي يتعامل مع المرأة كمفهوم مطلق اقتصاديا بحيث حظي الرجل بالمكانة الأولى في سلم المشاركة الاقتصادية وحيد دور المرأة لصالح الأسرة والأطفال ولكن سرعان ما تغيرت النظرة لدور المرأة التي افرزها المفهوم السابق نتيجة لمجموعة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ومن ابرز تلك العوامل السياسية حقوق المرأة وتكييف القوانين والتشريعات وخاصة الاقتصادية منها من اجل تعزيز دورها في البناء الاقتصادي بما يضمن استدامة مشاركتها وإنصافها وهذه الحقائق فسحت المجال لتطور مفهوم التمكين وظهور منهج جديد ركز على مسالة النهوض بواقع المرأة بوصفها فاعلاً اقتصاديا يتحمل الأعباء بما يوازي الرجل اعتماداً على مبدأ النوع الاجتماعي فنتيجة ذلك ظهر مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة الذي يجسد قدرة النساء على المشاركة في أنشطة تدر الدخل بما يعزز من مشاركتها في النشاط الاقتصادي ويسهم في ترحيلها من خانة الفقر والبطالة (عبدالفتاح، ٢٠١٠: ٢٢٦). ان لتمكين المرأة وتحسين حالتها هدفان مهمان في حد ذاتها، وهما ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق المساواة والانصاف بين الرجل والمرأة وتمكينها من تحقيق امكاناتها الكاملة، واشراكها تماماً في عمليات تقرير السياسات وصنع القرار، وفي جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية بصفتها صانعة القرار، ومشاركة ومستفيدة، وان تحصل جميع النساء على التعليم اللازم لتلبية احتياجاتهن الإنسانية والاساسية وممارسة حقوقهن الإنسانية، وانشاء اليات لضمان المشاركة المتساوية والتمثيل المنصف للمرأة على جميع مستويات العملية السياسية والحياة العامة، وتنمية المهارات. وقد وضعت تعاريف عديدة لمفهوم تمكين المرأة، كلها تدور حول ذات الفكرة، وهي تمكين المرأة من اتخاذ القرارات، والتأثير في مجريات الامور المهمة بالنسبة لها، اذ ان التمكين هنا يعني دعم امكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها ودعم قدرتها على التحكم في حياتها وفي الموارد المتاحة (Lynn, 2002: 13). وهنا تظهر اهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية بوصفها عنصراً فاعلاً ومنتجاً لا متلقياً للمساعدة وان تنمية قدرات النساء وجعلهن مساهمات ايجابيات في عملية التنمية لاتقع على عاتق الدولة فقط، بل يتحمل جزءً كبيراً منها النساء أنفسهن.

في الثمانينات ظهر مفهوم (تمكين المرأة: Empowerment Women's) وأصبح من المفاهيم المحورية في دراسات النوع الاجتماعي. وقد عد البنك الدولي تمكين المرأة من العناصر الاساسية في عملية التنمية ومكافحة الفقر، وأصدر تقريراً يقول فيه ان تمكين المرأة هو هدف من اهداف التنمية لسببين:

١. لان تحقيق العدالة الاجتماعية هدف في حد ذاته.

٢. لان تمكين المرأة هو الوسيلة لتحقيق اهداف اخرى كمكافحة الفقر (Bonder, 2002: 64).

وقد تبنت عدد من المنظمات الانمائية منها منظمات غير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة مبدأ تمكين المرأة كهدف رئيسي في برامجها، كذلك استحداث برنامج الامم المتحدة الانمائي برنامجاً عن السياسات الخاصة بالمرأة والرجل في التنمية هو منهاج عمل بكين عام (1990) الذي يعد بمثابة اطاراً عالمياً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اذ يحتوي على جدول اعمال للتمكين بهدف التغلب على شتى العقبات وحث الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني ومنه المنظمات غير حكومية والقطاع الخاص على اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك (نعيمات: http://maktabatmepi.org). حيث وضع منهاج عمل بكين ستة اهداف استراتيجية فيما يتعلق بالمرأة والاقتصاد وهي: (وثيقة بيجين، ص ٨٠-٩٧)

١. تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها بما في ذلك حصولها على فرص العمالة وظروف الاستخدام الملائمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية.
٢. تسهيل سبل وصول المرأة على قدم المساواة الى الموارد والعمالة والاسواق والتجارة.
٣. توفير الخدمات التجارية والتدريب وسبل الوصول الى الاسواق والمعلومات والتكنولوجيا وبخاصة للمرأة المنخفضة الدخل.
٤. تعزيز القدرة الاقتصادية وشبكات الحماية الاجتماعية للمرأة.
٥. القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع اشكال التمييز في العمل.
٦. تعزيز المواءمة بين مسؤوليات العمل والاسرة للنساء والرجال.

حيث اكدت ورقة عمل بكين على ضرورة صياغة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج وتحديد الاولويات الانمائية من اجل تسريع الجهود المبذولة التي تعمل على نيل المرأة حقوقها. وقد تبنى صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة بعد مؤتمر بكين برنامج عمل تمكين المرأة التي تم تبنيها في وثيقة العمل من خلال إطلاق مبادرة برنامج متابعة مابعد بكين في عام 1996 بالتعاون مع الاتحاد الاوربي حيث هدف هذا المشروع في مرحلته الاولى التي انتهت في عام 1997 الى تعزيز الاليات المعنية بالمرأة وترجمة عمل بكين الى استراتيجيات وخطط عمل وطنية. ويهدف المشروع في مرحلته الثانية التي بدأت عام 1998 الى دعم التخطيط بحسب النوع الاجتماعي وادماج قضاياه في التنمية الشاملة. ومن اجل زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الذي تؤثر في حياتها عقدت بعد ذلك عدة مؤتمرات تم فيها تشخيص المشكلات التي تعترض سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار اعلان الالفية التي تم اعتماده خلال شهر سبتمبر من عام 2000 من قبل 147 رئيس دولة، وينطوي الاعلان الذي تبنته 189 دولة على اهداف سميت بأهداف الالفية (منظمة العمل، ص ٣٩) التي ركزت على تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وقد عد الهدف الانمائي الثالث عاملاً رئيساً لتحقيق قائمة الاهداف الانمائية الالفية التي تضمنت ثمانية اهداف، 18 غاية، 48 مؤشر وعند تحقق غاية الهدف الثالث المتعلق بالمساواة بين الجنسين في التعليم، سيؤدي بشكل مباشر الى تحقيق التعليم الابتدائي الشامل (هدف الالفية الانمائي الثاني) ومن شأن تحسين تعليم الفتيات ان يرفع درجة الوعي بين النساء من اجل الانتفاع بالخدمات الصحية، وهذا يعني احداث تحسينات في صحة الامهات (هدف الالفية الانمائية الخامس) وتخفيض احتمالات العدوى بفيروس ومرض الايدز (هدف الانمائية السادس) وارتفاع مستوى معارف النساء اللواتي يتحملن المسؤولية في رعاية الاسرة والاطفال سينعكس على تخفيض وفيات الاطفال

دون سن الخامسة (هدف الالفية الانمائية الرابع). وان ارتفاع المستوى التعليمي للمراة يترافق عموماً مع زيادة في انتاجيتها ودخلها، اي تحسن في فرص استقلالها الاقتصادي. وهذا وسيسهم في تخفيف اعداد الفقراء ويخفض ايضاً من معدلات سوء التغذية (هدف الالفية الانمائية الاول). ومع ارتقاء مركز المرأة في السلم الوظيفي ومشاركتها في رسم الخطط والبرامج التنموية وتنفيذها، ستسهم في ادارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة (هدف الالفية الانمائية السابع). وعند انتقال المرأة الى اعمال ومهن وقطاعات اخذة في التوسع، سيؤدي ذلك الى عدم تأثر مشاركتها الاقتصادية سلباً باجراءات تحرير التجارة من جانب، ومن جانب اخر يكون اقتصاد الدولة قوياً معتمداً على رأس المال البشري، ويمتلك هيكل صادرات متنوعاً ومن ثم يكون قادراً على المنافسة في الاسواق العالمية، اي يمكن القول انه بشكل غير مباشر سيتحقق هدف الالفية الانمائية الثامن، تطوير شراكة عالمية شاملة من اجل التنمية. كما اشار اليه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 ان من اهم معوقات التنمية في البلدان العربية يكمن بشكل عام في تهميش قضية المرأة ودورها في العملية التنموية، بالإضافة لنقص الحرية ونقص المعرفة. ويشدد التقرير الرابع من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية بعنوان "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" للعام 2005 على ان نهوض المرأة العربية يجب ان يتجاوز مجرد التجميل الرمزي الذي يسمح بصعود نساء عربيات متميزات الى مواقع قيادية بمختلف مجالات النشاط البشري خاصة في مؤسسات الدولة. وينبغي ان يمتد ذلك الى تمكين القاعدة العريضة من النساء العربيات. ويعوض ذلك اتاحة فرصة حقيقية كاملة لجميع النساء العربيات لاكتساب القدرات البشرية والصحة، وللمساهمة الفعالة بقرار شخصي يتخذنه بحرية، في جميع اصناف النشاط البشري، خارج نطاق العائلة، وعلى قدم المساواة مع الرجال. حيث أكد التقرير بقوله "لبلوغ تعميم تفعيل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فأن من الاهمية القصوى ان نعالج المجالات الرئيسة لعدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التمييز الجنساني على المستوى القانوني والمستوى العملي، والعنف ضد المرأة، وعدم المساواة بين الرجال والنساء في الفرص في سوق العمل. وعدم المساواة في تقسيم الرعاية المقدمة بلا اجر والعمل المنزلي غير المأجور، وقلة سيطرة النساء على الاصول والممتلكات، وعدم مشاركة المرأة على قدم المساواة في اتخاذ القرار على المستويين الخاص والعام. وينبغي ادراج المنظورات الجنسانية بصورة كاملة في جميع اهداف خطة التنمية لما بعد 2015".

ان عملية التمكين تتكون من معطيات هي (الموارد: Resources) كالتعليم والعمل وبدونها لايمكن التحدث عن عملية التمكين التي يقاس مدى نجاحها بمؤشرات تتمثل بالنتائج او الانجازات متمثلة بالمكاسب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تجنيها المرأة.

ان توجه تمكين المرأة هو ليس عملية مباشرة وتلقائية، وانما هو عملية ذات جوانب متعددة يتطلب التغيير فيها امداً طويلاً، فأن المرأة بحاجة الى خدمات ادارية ومهنية فضلا عن الخدمات التنموية الاخرى لتعزيز تمكينها في جميع جوانب الحياة. على الرغم من كون المرأة في المجتمعات المتقدمة استطاعت ان تخطو خطوات واسعة في الحصول على المكتسبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الا ان المرأة في البلدان النامية، لازال يخيم عليها شبح التمييز والاضعاف والفقر، كما تتعرض ملايين النساء للعنف البدني والجنسي، وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود، لازالة العقبات كافة التي تحول دون تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في مختلف المجالات، لضمان تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق الاستغلال الافضل للموارد.

المبحث الثاني: واقع المرأة العراقية

تواجه المرأة العراقية تحديات كثيرة منها داخلية تمثلت الوضع السياسي والاقتصادي المتمثل بالحروب المتوالية والحصار الاقتصادي والنزاعات الداخلية وفقدان الامن الانساني، وتحديات خارجية كبيرة علمية وتقنية واقتصادية واجتماعية وسياسية، يتطلب ذلك جهود مكثفة لاستغلال كافة الموارد المادية والبشرية لسد هذه الفجوة، وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود والتمكن من اشباع كافة الحاجات الإنسانية، ممايؤدي الى تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية لتحقيق التنمية الشاملة.

١. الواقع الاجتماعي:

ان مشكلة تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وتنموياً لاتحققها القوانين والتشريعات فحسب، بخاصة ان الدستور العراقي (2005) ضمن للمرأة الكثير من الحقوق مثل حق التملك وحق التعليم والرعاية الصحية والمشاركة الاقتصادية وضمن لها المشاركة السياسية في تبوئها المناصب القيادية، وضمن لها نظام (الكوتا) حقها في البرلمان وفي مجالس المحافظات، لكن ثمار هذه النصوص الدستورية لايمكن تحقيقها الا بفعل مجتمعي يؤدي الى احداث التغيير في القانون الاجتماعي الذي غالباً مايعطل فعل القوانين والتشريعات النافذة فضلاً عن تغيير نظرة المرأة عن نفسها وتخلصها من التبعية للرجل وايمانها بقدرتها فتؤمن بأنها مساوية للرجل في الفرص الاقتصادية والسياسية. وكانت لدى العراق قوة عاملة كبيرة من الإناث في فترة الستينات والسبعينات والثمانينات، وقد سن خلالها قانون العمل الموحد، والذي يهدف الى المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على فرص العمل وتضييق الفجوة بين الجنسين في الاقتصاد العراقي لأن المرأة كانت تأخذ مكان الرجل بالعمل خلال الحروب في المصانع، والوكالات الحكومية، والشركات الصغيرة، اما فترة التسعينات فقد شهدت حرب تبعها حظر أقتصادي شمل كل مفاصل الحياة ادى الى تراجع الاتجاهات التقدمية للقطاعات التي كانت منتجة في العقود السابقة. فالقوانين العراقية تضمن مشاركة مختلطة، ودور فاعل للمشاركة بالحياة الاقتصادية الا انها لم تحقق التكافؤ بين الجنسين، يعود ذلك الى تفسير هذه القوانين فيبقى الافتراض الاساسي ان الرجل هو المعيل الاساسي وصانع القرار في الاسرة، اما المرأة غير متزوجة فتواجه صعوبات أكبر حيث لا تحصل على ضمان اجتماعي إذا كانت ارملة او فقيرة، او تحصل على مورد قليل غير كافي لأعالة عائلتها، الا ان ارتباط العراق بعدد من المعاهدات الدولية التي تحكم مشاركة المرأة مع الرجل في الاقتصاد، وتقديم دعم خاص للفئات الضعيفة من السكان. ويشمل هذا الدعم الارامل والنساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية، والنساء الحوامل وخاصة اللاتي لايعملن منهن، وبالاضافة الى ذلك يعتبر الضمان الاجتماعي، والفرص التعليمية للكبار والمرأة الريفية والتدريب المهني والبرامج الخاصة بالنساء في العمل غير الرسمي، واجازة الامومة، وخدمات رعاية الاطفال تدابير موصى بها لتقديم خدمة أفضل وتمكين للمرأة.

٢. الواقع الاقتصادي:

يتميز الاقتصاد العراقي بانه ريعي، فتشكل الايرادات النفطية ما يزيد عن 90% من تمويل الموازنة. بالتالي فأن الاقتصاد العراقي بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص رهينة (عوامل خارجية) تتمثل بالتغيرات التي تحصل في سوق النفط (الإنمائي، التنمية البشرية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨). ولما كانت المرأة العراقية تشكل نحو 49.7% مقابل 50.3% رجال من سكان العراق لعام

2008، وتدل الاحصاءات على وجود توازن ديموغرافي ما بين الذكور والإناث لعام 2013 ما نسبته 50.9% للذكور من اجمالي السكان مقابل 49.1% للإناث، اما نسبة الإناث لعام 2016 بلغت 48.5% للفئة العمرية اقل من 15 سنة، في حين تصل نسبة الإناث للفئة العمرية (15-64) سنة ما يقارب 50.0%، اما الفئة العمرية الثالثة 65 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتها 53.0% اي ان النساء يشكلن نصف المجتمع عددياً فهذا يعني ان المرأة تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، وان حرمانها من المشاركة الفاعلة وعدم تمكينها يعني هدر وتبذير لطاقات المجتمع، ويمكن ملاحظة السكان في سن العمل النشطين اقتصادياً ومعدلات المشاركة لكلا الجنسين (المهداوي، ٢٠١٠-٢٠١٤: ٩).

يمثل السكان في سن العمل الطاقة الكامنة في المجتمع والقوى العاملة المتاحة في الاقتصاد، والذين يتراوح اعمارهم بين (15-64) سنة، وتشكل النساء نسبة 48.8% من اجمالي الفئة المنتجة في العراق عام 2008، وتشير الاسقاطات السكانية ان عدد سكان العراق 35.2 مليون نسمة عام 2015 منهم 9 مليون نسمة قوة عمل بنسبة 25.9% من اجمالي السكان يشكل الذكور العاملين 86% من اجمالي قوة العمل ونسبة النساء 14% فقط، وقد ارتفعت البطالة لتبلغ 10.8% عام 2016 بعد ان كانت 10.6% عام 2014. في حين مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي لا تتجاوز 20.95% مقابل 83.59% للرجال بمعدل مساهمة اقتصادية للسكان النشيطين بلغت 29% عام 2008 انخفضت لتبلغ 25.9% عام 2014 تدنى فيها مشاركة النساء في الفئة النشطة اقتصادياً الى 16% مقارنة بمشاركة الذكور البالغة 84% من اجمالي النشيطين اقتصادياً. وهو مؤشر على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في سن العمل وعلى ان فرص العمل تميل لصالح الرجال على حساب النساء وهو اعلان ضمني على تدني مساهمتهن في النشاط الاقتصادي (المهداوي، ٢٠١٠-٢٠١٤: ٢٢). فانخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي يؤدي الى ارتفاع معدلات الاعالة في الاقتصاد العراقي، فتقريباً نصف سكان العراق مستهلكون والبقية منتجون تقع عليهم مسؤولية اعالة أنفسهم واعالة الفئة المستهلكة (ممن هم في سن العمل + فئة السكان خارج فئة العمل).

حققت المرأة تقدم في معدل النشاط الاقتصادي ولكن ما لبث ان تذبذبت هذه المعدلات فنلاحظ ان معدل النشاط الاقتصادي في العراق بعمر 15 سنة ارتفع من 44.1% عام 2003 للذكور الى 73.7% بينما لا يتجاوز هذا المعدل للإناث 14.2% في عام 2005 وما لبث ان انخفض الى 46.84% في عام 2008، وحسب بيانات مسح شبكة معرفة العراق (IKN) لسنة 2011 انخفضت الى 42.0% والتي اثرت هذه التغيرات على تذبذب مشاركة المرأة والرجل في سوق العمل وقد انخفضت هذه النسبة الى 42.4 عام 2011 واستقرت عام 2014 الى 43 كان نصيب الإناث منه 13% و 15% على التوالي .

الجدول (1): معدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس خلال المدة (2003-2014)

المعدل	2003	2005	2008	2011	2014
الإناث%	14.2	20.4	18.0	13	15
الذكور%	73.7	77.4	74.9	72.4	73
المعدل%	44.1	49.5	46.8	42.4	43

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، نتائج مسح التشغيل والبطالة للسنوات (2008، 2005، 2003، 2013، 2017).

على الرغم من أن العراق ظل محافظاً على حالة التشغيل الكامل حتى منتصف الثمانينات ألا أن مشكلة البطالة بدأت بوادرها تظهر في نهاية الثمانينات إذ خرج العراق من الحرب بعجز كبير في الموازنة العامة، مثقلاً بديون خارجية ونسبة من البطالة ونشاط اقتصادي متدهور، فضلاً عن الآثار السلبية التي خلفتها تلك الحرب، كان من المؤمل أن تتجاوز الدولة هذه الهفوات كلها وتعيد نشاطها الاقتصادي لكن هذا لم يحصل فقد بدأت فترة التسعينات بحرب تبعه حصار اقتصادي (الغالبي، الزبيدي، ٢٠١١: ٢٢٣-٢٢٤) الذي قطع بموجب فقراته تصدير النفط وهو مصدر تمويل الدولة ونشاطها الاقتصادي، فتوقفت بتوقف تصدير النفط عجلة التنمية الاقتصادية، التي نتج عنها مشكلة البطالة وبلغ عدد العاطلين عن العمل في العراق للمدة (1991-1998) نحو 4 ملايين عاطل من أصل 6 ملايين من قوة العمل (الحلفي، ٢٠٠٨: ٧٢)، ارتفع الى 9 مليون عام 2015 اي بنسبة 25.9% من اجمالي السكان بعد ان كان 15.3% عام 2008 وبلغ اعلى نسبة له عام 2003 حيث كانت النسبة 28.1% كما مبين في (جدول 2) إذ تعد من اخطر المشاكل التي يواجهها العراق لما يرافق ذلك من نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة ترافق حالة البطالة، خاصة بين الشباب، وكونها تسبب فقدان فرص أساسية في الحصول على الدخل، والتي تؤدي إلى خفض مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر، حيث بلغ دخل الفرد العراقي 1776 دولار في عام 1977 ثم تراجع إلى 7.3 دولار في عام 1994 (الحلفي، ٢٠٠٨: ٧٢).

اما معدلات البطالة للإناث في سوق العمل العراقي فهي كما مبين في الجدول التالي.

الجدول (2): معدلات البطالة للإناث في سوق العمل العراقي

السنة	ذكور	اناث	المجموع
2003	30.2	16.0	28.1
2006	16.16	22.65	17.5
2008	14.3	19.6	15.3
2015	8.4	21.9	25.9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، نتائج مسح التشغيل والبطالة للسنوات (2008، 2006، 2003).

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه على الرغم من انخفاض معدل البطالة من 28.1% في عام 2003 الى 15.3% لعام 2008، وانخفض الى النصف عند الذكور لنفس المدة الانه ازدادت معدلات البطالة عند الإناث من 16.0% الى 19.6% في عام 2008 وعاد الى الارتفاع عام 2015 للذكور 8.4 وللإناث 21.9. مما ادى الى انخفاض نسبة مشاركتها في قوة العمل لنفس المدة. اما معدلات العمالة الناقصة (عدد العاملين الذين تقل ساعات عملهم عن 35 ساعة اسبوعياً ولديهم الرغبة في العمل الإضافي) فيبينها الجدول التالي

الجدول (3) معدل العمالة الناقصة لعمر 15 سنة فأكثر حسب البيئة والجنس للمدة (2003-2008)

السنة	حضر			ريف			المجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
2003	14.0	26.4	15.7	29.2	62.5	36.3	19.4	40.2	23.5
2006	20.9	35.0	23.2	28.6	70.8	43.3	23.6	53.6	31.0
2008	19.0	27.4	20.2	31.7	77.5	43.0	23.4	53.1	28.7

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المرأة والرجل في العراق قضايا واحصاءات 2009، الاسكوا 2009.

تبين لنا بيانات الجدول أعلاه ارتفاع معدل البطالة بنسبة 22% من عام 2003 الى عام 2008. اذ ارتفع المعدل من 23.5% في عام 2003 بواقع 40.2% للإناث مقابل 19.4% للذكور، الى 28.7% بواقع 53.1% للإناث مقابل 23.4% للذكور. وقد بينت خطة التنمية الوطنية (2013-2017) ان نسبة العمالة الناقصة كانت تصل في عام 2014 الى 28.19% وبحسب تقديرات وزارة التخطيط لخطة (2018-2022) ان النسبة مازالت مستقرة على 28%. ويعود سبب ارتفاع العمالة الناقصة هو عدم الاستقرار الامني وسوء الوضع الاقتصادي مما ادى الى تخفيض ساعات العمل. ان ارتفاع معدلات البطالة، والبطالة الناقصة ادى بالضرورة الى انخفاض المستوى المعيشي للاسر العراقية مما زاد من حدة الفقر خاصة بعد 1990 وفرض العقوبات الاقتصادية طالت كل مؤسسات الدولة فضلاً عن السياسات الاقتصادية الخاطئة، التي تمثلت بهدر الموارد الطبيعية فازدادت البطالة وساءت البيئة الاجتماعية وتفشت اجواء عدم الامان والاستقرار وتدهورت الاوضاع المعيشية مما زاد من حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة وبالتالي اتساع دائرة الفقر، بعد عام 2003 تعمقت هذه الازمات بسبب الاوضاع السياسية والاجتماعية، وتدمير كامل او شبه كامل للبنى المؤسسية مما ادى الى ارتفاع البطالة وتعمق الفقر بشكل تراكمي. وقد اظهرت العديد من الدراسات ان المرأة المعيلة للأسرة وبشكل عام أكثر عرضة للفقر من نظرائها من الرجال ووفقاً لصندوق الامم المتحدة للمراة "يفترض ان المرأة المعيلة للأسرة والتي لا تحصل على تحويلات من الذكور أكثر فقراً من الرجل المعيل للأسرة والمرأة المعيلة للأسرة أكثر عرضة للبطالة والتخفيضات في الانفاق الاجتماعي والرعاية الاجتماعية". (الامم المتحدة، ٢٠٠٨) وفي السياق العراقي، المرأة المعيلة للأسرة أكثر عرضة لانعدام الامن الغذائي بسبب انخفاض مستويات الدخل الكلي (برنامج الغذاء العالمي، ٢٠٠٨)، وفي عام 2004 قدر البنك الدولي ان متوسط دخل المرأة المعيلة للأسرة اقل من (15%-25%) مقارنة بالرجل المعيل للأسرة (البنك الدولي، ٢٠٠٨)

٣. الواقع الصحي:

كأي قطاع ومجال اخر تلعب العوامل الاقتصادية الدور الاساسي في تحديد نوع ومقدار الرعاية الصحية المقدمة للمرضى، ومهما كانت النسبة المقدمة من الميزانية العامة التحدي الاكبر هو كيفية تنظيم استثمار هذه النسبة بافضل طريقة علمية واقعية ممكنه، العراق كأي بلد نامي يتميز بالتخبط وعدم الاستقرار على سياسة صحية مدروسة مستدامة تناسب الامكانيات وترقى بالطموح وعلى الرغم من سيطرة القطاع الاهلي على ثلث مستشفيات العراق البالغ عددها 350 مستشفى فضلاً عن العيادات والصيدليات والمختبرات، الاانها لم تحقق نجاحاً علمياً فمازال المواطن العراقي يسافر في رحلات علاجية للخارج باعداد هائلة تستنزف الموارد وتثقل كاهله، من جهة اخرى بدأت المستشفيات الحكومية تفرض الرسوم الثقيلة على كاهل المرضى وتحملهم شراء نواقص العلاج المجاني ونواقص العمليات لعدم توفرها في المستشفيات، وهذا يدل على فشل هذا القطاع في تحقيق المساواة بحصول الجميع على حقهم في الرعاية الصحية، مما يعرض الفقراء ويحرمهم من ابسط حقوقهم في الحياة.

ولعل اهم السلبيات التي يعاني منها القطاع الصحي:

- تهالك البنى التحتية الاساسية من بنايات وصرف صحي واسالة ونقل الأزبال وفضلات المستشفيات
- عدم تطوير ودعم كوادر الطوارئ في المستشفيات.

ويمكن الوقوف على الواقع الصحي لاي بلد من خلال المؤشرات التالية:

١. يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 الى ان معدل حالات الولادة التي تمت بحضور مختصين مدربين يتجاوز 80% في معظم البلدان العربية وقد وصلت النسبة في العراق 84.4%، في حين كانت النسبة في كينيا 42% وفي السلفادور 69% و 66% في اندونيسيا عام 2002.
٢. تواجه الامهات في العراق تحديات كبيرة في أبسط ما تقتضيه متطلبات الصحة، فالمستشفيات غير قادرة على استيعاب الاعداد الكبيرة من المرضى بسبب نقص الأسِرّة، وعدم كفاية الخدمات المقدمة والمستلزمات الصحية (خطة التنمية، ٢٠١٠-٢٠١٤: ٣٨) لعام 2007 حوالي (46,876,507) مراجعاً منهم (24,288,872) نساء مقابل (22,587,635) للرجال (وزارة الصحة، ٢٠٠٧). في حين كان عدد المستشفيات 221 منها 159 مستشفى حكومي 62 مستشفى خاص خلال عام 2008، إن تردي مستوى الخدمات الصحية يؤثر على فاعلية وانتاجية قوة العمل لعموم البلد.
٣. إن نسبة 40% من الاطباء الاستشاريين قد غادرو أكبر المستشفيات التعليمية في بغداد خلال عامي 2006-2007 بسبب تعرضهم الى اعتداءات متكررة واختطاف الاطباء وتهديدهم، وقد ترك 16 طبيباً مستشفى الولادة والطفل في محافظة القادسية بسبب الاوضاع الامنية او بسبب التهديد او بسبب نقلهم الى اماكن لا تتناسب واختصاصاتهم.
٤. الأسر المحرومة من اشباع الحاجات الصحية الاساسية تبلغ 15.3% من الاسر في المناطق الحضرية مقابل 39.2% من المناطق الريفية (وزارة الصحة، ٢٠٠٧)، وتكون الاسر التي يرأسها رجل اقل حرماناً من الاسر التي يرأسها امرأة.
٥. بلغ معدل التقزم 22.9 للذكور 22.8 للإناث، وقلت الوزن 9.6 للذكور و 8.6 للإناث، اما الهزال فقد بلغ 5.1 للذكور و 4.4 للإناث وهذه النسب اعلى من نسب التقزم في ايران وسوريا والأردن (الإنمائي، ٢٠٠٥).
٦. وبقياس مقدار العجز او الفجوة في المستشفيات الحكومية والذي بلغ 448 لعام 2016 حيث بلغ العدد الفعلي 260 مستشفى اما المطلوب كعدد قياسي 744، اما العدد القياسي للمراكز الصحية فهو 3708 بينما كان العدد الفعلي 2667 بواقع عجز 1041.

المؤشرات السابقة الذكر فضلاً عن تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة للامهات لدعم دور الامومة اثقلت كاهل المرأة العراقية واضعفت قدراتها الانتاجية، بخاصة ان رعاية الاطفال في سن قبل المدرسة على النساء وهو ما يعيق دورهن في الانتاج.

٤. الواقع التعليمي:

يحقق التعليم قدراً من الانصاف والعدالة والمساواة بين الذكور والإناث، وكذلك فأن ضمان التعليم المقدم تمثل هي الاخرى ركيزة لتمكين المرأة، فجميع الدول التي احدثت تقدماً تنموياً حقيقياً، قد بذلت جهوداً كبيرة في معدل الالتحاق بالتعليم دون التمييز بين الذكور والإناث حيث يرتبط تعليم الفتيات ايجابياً بخروجهن من الفقر لما يحققه التعليم من فرص افضل للحصول على عمل وتكوين اسرة، الانه لاتزال معدلات المشاركة في التعليم النظامي للعراق هي اقل من المتوسط العالمي لعام 2017 وهو 67% (المستدامة، ٢٠١٧) فالعراق يتمتع بتاريخ طويل في اطار تشجيع تعليم المرأة، فقد مر وقت كانت المرأة العراقية تتمتع بالحصول على كل ما كان يوصف بانه افضل نظام تعليمي، وهو من الاولويات الرسمية للدولة ففي الستينات والسبعينات كانت المرأة العراقية بين النساء الاكثر تعليماً في المنطقة، والاكثر نشاطاً في المجال الاقتصادي، وخلال فترة السبعينات عملت الدولة على سلسلة من الحملات جعلت محو الامية اجبارياً للأعمار (15-45) مع التركيز

على المشاركة النسائية في هذه الحملات، وفي عام 1980 تمتع العراق بمستويات تكاد تكون عالمية من التسجيل في التعليم الابتدائي، ومستوى عالي من محو الامية حيث ان التطور الكمي رافقه تطور نوعي من خلال التغيير في المناهج والكتب وأساليب التدريس والامتحانات والوسائل التعليمية المتطورة، فضلاً عن تزايد أعداد الملاكات التدريسية وتأهيلها والاستفادة من التجارب العالمية في مجالات التعليم المختلفة، مما جعل العراق يمتلك نظاماً تربوياً يعد من أفضل الأنظمة في الشرق الأوسط حتى ثمانينات القرن الماضي وتفاخر بأفضل التجهيزات التعليمية بالعالم العربي، إلا إن الحالة تغيرت تماماً منذ بداية الثمانينات، التي انعكست آثارها سلباً على الاقتصاد العراقي بصورة عامة وقطاع التعليم بصورة خاصة فقد بدأ يتباطأ تقدم المرأة الاجتماعي والاقتصادي عندما قام العراق بتخفيض الانفاق على التعليم والصحة لصالح الدفاع (روبرت، ١٩٩٢: ٦١٥-٦٢٢). وهذا التخفيض في الانفاق جعل العراق يتخلف عن الدول المجاورة في مجال التعليم ويمكن ملاحظة ذلك من اخفاض المستويات الدراسية لهذه الفترة لكل من الرجال والنساء (الصحة العالمية، ٢٠٠٨: ٤٨٤-٤٩٣). واستمرت الاوضاع بالتدهور خلال الثمانينات والتسعينات لان الحرب مع إيران تبعها حرب مع الكويت وتدهورت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بعد العقوبات الاقتصادية التي ارغمت الكثير من النساء على ترك الدراسة والحصول على وظائف متدنية الاجر او الزواج لتخفيف العبء الاقتصادي عن عائلاتهن، اضافة الى ضعف قدرة النظام التعليمي في العراق وبنيته التحتية. واتصف التعليم تحت وطأة العقوبات بأنه كان مصحوباً بمعلمين مدربين تدريباً سيئاً أو حتى غير مدربين وأن وسائل التعليم كانت محدودة، أما في مجال حصول الطلبة على الكتب فإنها كانت بالية بسبب استخدامها لعدة سنوات وفي بعض الأحيان تكون معدومة، وإن هذه الحالة كانت على المستويين الابتدائي والثانوي (سبونك، ص١١٢). ولابد من الإشارة هنا إلى إن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق أدت إلى تهميش العملية التربوية بسبب انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم إلى (11%) من الإنفاق الحكومي الاجتماعي خلال الخطة (1990-1995)، مقارنةً بـ (37.9%) خلال الخطة (1980-1985). مما أدى إلى أن يبقي العدد الإجمالي لطلاب المدارس مستقر على الرغم من الزيادة السكانية. كما شهدت تلك الحقبة تراجعاً في نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية، إذ انخفضت من (113.4%)عام 1980 إلى (85%) عام 1997. وفي المرحلة الثانوية انخفض هذا المعدل من (57%) إلى (42%) خلال المدة نفسها (الجوارين، ٢٠١٣: ٢٤٧). ثمة عامل اخر هو التفضيل التقليدي لتعليم الاولاد على البنات، ففي الاسر ذات العائل الواحد او الاسر التي تعيلها المرأة غالباً ما يطلب الاطفال (الفتيات) البقاء في المنزل والعمل من اجل الاسرة وعلى الرغم من قانون التعليم الالزامي في المرحلة الابتدائية، قد تتوقف الاسر عن ارسال الفتيات الى المدرسة وعلاوة على ذلك تفترض ان بناتها لن تكن كاسبات للرزق الاساسيات وهذه الممارسة شائعة في المناطق الريفية حيث هناك حاجة لايدي عاملة للعمل في المزارع. ويصاحب تفضيل تعليم الذكور عدم وجود مدارس متوسطة يمكن ان تعد الفتيات للتعليم العالي وفقاً لخطة التنمية الوطنية "حيث ان لكل ثلاث مدارس ابتدائية لا يوجد سوى مدرسة متوسطة واحدة" وبسبب وجود اماكن محدودة بالمتوسطة غالبا ما تترك الفتيات المدارس (الصحة العالمية، ٢٠٠٨: ٤٩٤). ولكن وعلى الرغم من ان الاسر في حالات كثيرة تجد ان بقاء الانثى في البيت هو الحل الاسلم الا ان هناك تقدم ملحوظ في مجال تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بمراحل التعليم كافة بفعل جدية الجهود

التي تعمل حكومة العراق على تقديمها، اذ تبنى الدستور العراقي الجديد حسب نص المادة 32 ان التعليم مجاني وهو حق لكل مواطن عراقي في مختلف مراحله وان يكون التعليم الابتدائي الزامياً ومجانياً فالتعليم يعد عاملاً حاسماً في معالجة مشاكل الفقر وتمكين الافراد واكسابهم ما يلزم من معارف ومهارات وثقة بالنفس للمشاركة على نحو كامل في عملية التنمية لاسيما الإناث منهم من اداء دورهن (اللجنة الوطنية، ٢٠١١: ٣٢).

الجدول (4): نسبة الالتحاق الاجمالي والصافي في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية لعام 2004

مستوى المدارس	الالتحاق الاجمالي				الالتحاق الصافي				
	المجموع	الجنس		المنطقة		المجموع	الجنس		المنطقة	
		ذكور	اناث	ريف	حضر		ذكور	اناث	ريف	حضر
المدارس الابتدائية	102	109	94	107	89	79	83	75	60	83
المدارس المتوسطة	64	73	55	38	74	41	47	36	25	47
المدارس الاعدادية	36	40	32	18	42	36	40	32	18	42

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الاحوال المعيشية في العراق 2004، الجزء الاول ص90-97.

الجدول (5): نسبة التحاق البنات الى البنين بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في العراق للسنوات 2004-2018

العام الدراسي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم الجامعي
2005/2004	83.4	81.6	64.3
2014/2013	86	76.1	79.4
2015/2014	87	80.3	82.9
2016/2015	87.9	81.8	85.9
2017/2016	88.2	85	87.75
2018/2017	88.6	86.8	85.3

المصدر: مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي نتائج مسح المؤشرات العنقودية (mics-6) لسنة 2018.

لقد احرزت المرأة العراقية تقدماً هاماً في مجال التعليم ، اذ ان النسبة الواردة في الجدول تؤشر الى تقارب النسب بين الملتحقين في الدراسة الابتدائية ولكن الفجوة تزداد على مستوى التعليم الثانوي وهي باتجاه التقليص على المستوى الجامعي ولكن في كل الاحوال فان هذه الاعداد لا تتناسب مع التركيب النوعي للمجتمع العراقي الذي يكاد يشكل 50% لكلا الجنسين مما يشير الى ان هناك نسب للتسرب في كافة المراحل الدراسية (التنمية البشرية، ٢٠٠٨: ٥٢)، حيث بلغت نسبة التحاق البنات الى البنين للمدارس الابتدائية 88.6% عام 2017 في حين بلغت النسبة للمدارس الثانوية (متوسطة + اعدادية) 86.8% خلال نفس العام . كما ان النجاح الذي حققته المرأة على مستوى التعليم العالي والذي تمثل في زيادة مخرجات الجامعات والمعاهد التقنية اذ بلغت النسبة لنفس العام 85.3%، لايمثل افضلية للنساء بسبب محدودية استيعاب الانشطة الاقتصادية لقوة العمل، مع استمرار التفضيل الاجتماعي في منح الفرص للرجال، مما يجعل النساء مورداً غير مستثمر، كما ان طبيعة الاختصاصات للمخرجات يحدد هو الاخر اتجاهات عمل المرأة في العراق.

الجدول (6): الإنفاق الحكومي على الصحة في العراق للمدة (2003-2012)

السنة	نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام %
2004	3.2
2005	3.2
2006	3.2
2007	4.7
2008	4.2
2009	5.0
2010	4.8
2011	4.9
2012	4.4
2017	3.8

المصدر: (www.albankaldawli.org).

وهذا الجدول يبين واقع الانفاق الحكومي على قطاع التعليم من اجمالي الانفاق العام. اما معدلات الامية فتشير بيانات عام 2011 ان نسبة الامية في العراق لدى المرأة تتفاوت بين الفئات العمرية وكما موضح بالجدول التالي:

الجدول (7) معدل الأمية حسب الفئات العمرية لعام 2011

الفئة العمرية	أمي	
	اناث	ذكور
19-12	15.9	8.9
29-20	21.2	11.7
39-30	20.9	10.2
49-40	31.7	8.8
+ 50	66.6	31.0
الاجمالي	28.2	13.0

المصدر: نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام 2011، ص 62.

في حين بلغت نسبة الامية لعام 2017 ما نسبته 8.3% للأعمار ما بين (15-29) سنة منها 6.5% ذكور 10.2 إناث.

المبحث الثالث: متطلبات النهوض بواقع المرأة

ان فقدان الامان الانساني ادى الى تعطيل كافة التشريعات والبرامج الحكومية وبالتالي تعطيل اليات تمكين النساء لكن الفرصة مازالت متاحة لتحقيق المساواة بين الجنسين وانهاء حالة التمييز ضد المرأة العراقية لدعم التقدم بكافة المجالات وتحقيق التنمية المستدامة، واتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح العوائق المؤسسية التي من شانها الحد من هدف تحقيق المساواة والتي يعول على الدولة اتخاذها. لهذا نقوم بتقديم مجموعة من الرؤى المستقبلية التي من شانها تعزيز مكانة المرأة وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وعلمياً وكما مبين ادناه:

١. **الرؤى الاجتماعية:** يجب النظر الى تمكين المرأة بوصفها مشكلة اجتماعية وليدة ظروف تاريخية خاصة بكل مجتمع ، فمشكلة المرأة في البلدان النامية وخاصة العراق تختلف عن مشكلتها في

البلدان المتقدمة، فالتحسن في وضع المرأة لا يقتصر فقط بالقضاء على الفقر من خلال التوزيع العادل للدخل والثروة ومشاركتها بالنشاط الاقتصادي وتحسين واقع التعليم والصحة ولكن يتضمن ايضاً مؤشرات اجتماعية وسياسية ومشاركتها في الحياة العامة وبالرغم من ان العراق اقر القوانين والتشريعات تساوي بين المرأة والرجل لكن المساواة لم تتحقق على ارض الواقع.

٢. **الرؤى الاقتصادية:** من المعروف ان راس المال البشري لايمكن اختزاله في نوع اجتماعي واحد وهو الرجل فالمرأة تشكل تقريباً نصف المجتمع ولديها القدرة والكفاءة على ان تكون مصدر للدخل الاسري وشريكاً فاعلاً في عمليات التنمية لذلك من الضروري تقديم بعض الرؤى المستقبلية بشأن المجال الاقتصادي سوف نتناول أبرزها كما يأتي:

أ. تنفيذ برامج المساعدات المالية لتوفير الدعم المالي للمرأة.

ب. صياغة إعانات جديدة للنساء اثناء رعاية الطفل حتى لا تضطر الى الاختيار بين عملها وطفلها بمنحها إجازة كاملة الاجر ولمدة عامين وهي فترة رعاية الطفل لتغطي نفقاتها وطفلها خلال هذه الفترة فضلاً عن تطوير شبكات الضمان الاجتماعي لتوفير المزيد من الحماية للنساء المعيلات واطفالهن.

ج. توفير تسهيلات بنكية للمراة التي تريد فتح مشروع صغير خاص بها، ومنحهن قروض ميسرة مع اقتراح مشاريع مختارة وعمل دراسة جدوى اقتصادية واجتماعية لكل مشروع فيجتاز بذلك الكثير من الصعوبات وتتحول النساء من عاطلات الى عاملات في مشروع خاص بهن ودعم النساء اللواتي يعملن لحسابهن وتسهيل فرص الحصول على القروض وتبسيط اجراءات الائتمان.

د. اقامة برامج تدريبية للنساء وتعليمهن الاسس الصحيحة والعلمية لاقامة وادامة اعمالهن الحرفية الصناعية او المشاريع الريفية الزراعية الصغيرة، وايجاد فرص عمل منتجة ومربحة للمراة ومفيدة للمجتمع والتوسع في دعم المشروعات والمبادرات والبرامج التدريبية الموجهه لتنمية مهارات النساء فضلاً عن زيادة وعي النساء بحقوقهن وواجباتهن اتجاه المجتمع ووضع خطة والية مركزية للتنسيق والتعاون وتوحيد الجهود وتعظيم النتائج.

هـ. خلق بيئة عمل جديدة لإعادة النظر في تقسيم العمل القائم على التقليل من دور المرأة وحصر نشاطها في قطاعات ضعيفة الانتاجية (وزارة التخطيط، ٢٠١٢: ١٥-١٦)، ومراجعة كافة التشريعات التي تحول دون تحقيق المساواة للنساء مع الرجال فيما يتعلق بأجور العمل.

و. اقرار استراتيجيات وطنية لمنع التمييز ضد المرأة وتطبيق هذه الاستراتيجيات في الواقع العملي، يتم فيها ايضاً العمل على تقديم الرعاية الصحية والتعليمية للنساء والاطفال، والنساء المعيلات للاطفال وضحايا الحرب وذوي الاحتياجات الخاصة من الاطفال والنساء، وتفعيل قوانين العنف ضد المرأة والطفل وتطبيق عقوبات رادعة ضد منفذيها اضافة الى الاهتمام بحقوق المرأة المطلقة والارملة واطفالهن ويفضل ضمان سكن مناسب لهم.

ز. تطوير الشابات في مجال المشاريع الصغيرة عبر دورات تخصصية وتخصيص قطع اراضي لهن لإقامة المشاريع الصغيرة بدلاً من اقامتها في البيوت كما هو الغالب في مشاريع النساء، والبحث عن امكانية تبني اسلوب حاضنات الاعمال لدعم هذه المشاريع الصغيرة (عبد الرضا، ٢٠١١).

٣. الرؤى التعليمية:

أ. رفع الواقع التعليمي بكافة مراحله من خلال زيادة تخصيصات التربية والتعليم من الموازنة العامة لتقوية وارساء البنى التحتية المتهالكة للمنظومة التعليمية من بناء وخدمات والمستلزمات العلمية

التربوية ككل مع الاخذ بالاعتبار ان تكون مدارس تحافظ على خصوصية الفتيات منذ سن مبكرة. ان العراق بإمكانياته المتوفرة قادر على النهوض بمستوى التعليم من خلال زيادة المدارس وزيادة عدد الصفوف بحيث لايتجاوز العدد في الصف الواحد 25 طالب وانهاء الدوام المزدوج المرهق قدر الامكان وتجهيز المدارس بأحدث وسائل التعليم اللائقة.

ب. اعادة صياغة البرامج التعليمية بما يضمن دراسة كل ما هو حديث من المعارف والتوسع في استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة ورفع المهارة التطبيقية للتكنولوجيا وبالشكل الذي يتناسب مع سوق العمل.

ج. اصلاح المناهج التعليمية للتماشي مع عمليات الاصلاح القانوني والاقتصادي والسياسي والغاء مالا حاجة لنا به وتعديله واختصار المواد ليتسنى للطلبة استيعابها. وهذه اصلاحات تضمن المساواة في كافة مناحي الحياة وتعزز تكافؤ الفرص في التعليم والعمل والصحة. والاصلاح لايقتصر على المناهج فقط وانما يشتمل على الهيئة التدريسية فمن الضروري تهيئة الالاف من المعلمين والمدرسين من الطبقة المثقفة والواعية لهذا الدور القيادي في المجتمع، سيما وان نسبة كبيرة من الموجودين الان لايمتلكون المهارة اللازمة التي تؤهلهم لهذه المهنة، فالمعلم او المدرس يجب ان يمتلك مهارات التعليم المستدام التي تتمثل بالثقافة الواسعة، والمجال المعرفي الواسع، ويمتلك تخصص دقيق، واقامة دورات تثقيفة وتطويرية للكادر التعليمي.

د. اعادة تفعيل قوانين الزامية التعليم والاجراءات التي اتخذت سابقاً في معالجة الامية ومعالجة ظاهرة التسرب للتلاميذ وخاصة المرحلة الابتدائية، للمحافظة على هذا الجيل من الضياع، والقيام بحملة وطنية لمكافحة ظاهرة الامية.

هـ. فتح المجال امام الطلبة الحاصلين على الشهادة المتوسطة وخاصة الفتيات ممن لم تحصل على فرصة لإكمال الدراسة الاعدادية بالالتحاق بالمعاهد التقنية لاكتساب مهن بطريقة علمية ترفد عملية البناء والتطوير.

و. زيادة الوعي والثقافة عن طريق اعلام هادف في الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة كافة من اجل الرقي بواقع المرأة.

٤. الرؤى الصحية: يواجه القطاع الصحي في العراق عبئاً مرضياً مزدوجاً، فما تزال الامرض السارية هي السبب الرئيسي للوفيات، وفي نفس الوقت ازدادت حالات الوفيات جراء الامراض غير السارية الناتجة عن سوء الاوضاع الصحية والاقتصادية وتتسارع معدلات الفقر والبطالة وسوء الصرف الصحي وعدم توفر المياه الصالحة للشرب وقد عانت الخدمات الصحية من تدهور حاد نتيجة خفض الانفاق وانعدام الصيانة وسوء الادارة وقلة الاستثمارات في هذا المجال ويمكن تلخيص عدة اصلاحات كما يأتي:

أ. مما لا يقبل الشك ان العراق يفتقر الى قاعدة بيانات فعالة للمريض فيما يخص الرعاية الاولية والانتقال من منطقة الى اخرى وعدم معرفة التاريخ الطبي للمريض لذا من المهم خلق وتبويب معلومات متكاملة عن المريض لغرض بناء قاعدة بيانات تشمل جميع مناطق العراق، يعتمد من قبل المستشفيات الحكومية والاهلية من اجل تبادل المعلومات بين الجهتين لخدمة المريض.

ب. العمل في القطاعين العام والخاص. الواقع الحالي هو السماح لاي طبيب بالعمل في الجهتين بدون ظوابط حقيقية فاصبحت العيادات الطبية تملأ المدينة مما خلق مافيات طبية تعمل لاجل الكسب

المادي فقط بالاتفاق مابين الاطباء ومراكز التحليل والصيدليات مما أفقد الثقة بين المريض والطبيب لذلك من احداث تغيير جذري في هذه العملية جميعها.

ج. تفعيل تطوير العمل على انتاج الادوية في العراق لاجل الاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد من جهة وتوفير فرص عمل في مصانع الادوية من جهه اخرى.

د. استقدام الكفاءات من الخارج بشكل دوري لتبادل المعلومات مع اطباء البلد، كذلك ايفاد الاطباء للخارج للاستفادة من الخبرات الخارجية خاصة في الامراض المستعصية والعمليات الجراحية الصعبة فضلاً عن التدريب المستمر للاطباء والدخول في دورات مستدامة لاتتوقف الا عند التقاعد

هـ. هناك عدة تغيرات يتطلبها الواقع الصحي منها:

١. فتح العيادات الخاصة بعد خمس سنوات من التدريب العالي ضمن المهنة ولدى اختصاص، وتفعيل شروط وضوابط العيادات الخاصة من مساحة ووجود كادر ووجود بيانات لكل مريض.

٢. تفعيل العيادات الجامعية التي تتبع الكليات الطبية وتنافس الخاصة وباسعار رمزية وعلى الاخص عيادات نسائية واطفال لتقليل الثقل عن كاهل الاسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص.

٣. انشاء التجمعات التخصصية التي ستكون أكثر قوة وثقة باتخاذ القرار لانه قرار يعتمد على راي جماعي من نفس الاختصاص.

٤. الحاجة الماسة لتوفير استثمارات اضافية لاصلاح الدمار والاهمال الذي حل بالقطاع الصحي كذلك، منها زيادة الانفاق على القطاع الصحي بنسبة 55% لمواكبة الاحتياجات الاضافية الناجمة عن زيادة السكان بما في ذلك الزيادة الحاصلة في اعداد المسنين.

الاستنتاجات

١. **على الصعيد الاجتماعي:** ان القوانين العراقية تضمن مشاركة المرأة مناصفة مع الرجل بالحصول على فرص عمل وتحقيق تكافؤ بين الجنسين الاانها لم تاخذ دوراً محققاً للآمال وانما بقيت المرأة تابعاً للرجل وحلقة ضعيفة غير فاعلة بالمجتمع.

٢. **على الصعيد الاقتصادي:** ان ريعية الاقتصاد العراقي جعلته مرهوناً بالعوامل الخارجية وتابعاً لها، من جهة وانخفاض مشاركة المرأة في النشاط جعل من الاقتصاد العراقي مستهلكاً، فالمنتجون عليهم اعالة انفسهم واعالة الفئة المستهلكة، واستمر دور المرأة في التذبذب من بداية 2003 وحتى الان، واستمر انخفاض مشاركة المرأة في التشغيل وارتفاع العمالة الناقصة خاصة للنساء بسبب الوضع الامني وسوء الوضع الاقتصادي مما ادى الى انخفاض الوضع المعيشي للاسر العراقية وزيادة حدة التفاوت في توزيع الثروة والدخل، والمرأة المعيلة هي الاشد فقراً واكثر عرضة للبطالة وانعدام الامن الغذائي.

٣. **على الصعيد الصحي:** عدم وجود سياسة صحية مدروسة مستدامة تناسب الامكانيات وترقى بالطموح، فالبنى متهالكة، والكوادر الطبية ليست بالمستوى العلمي والطبي المطلوب، والمستشفيات غير قادرة على استيعاب كافة المرضى بسبب نقص الأسرة، ثلث الاطباء الاستشاريين قد غادروا أكبر المستشفيات التعليمية عامي (2006-2007) بسبب الاعتداءات والاختطاف والتهديد وانعدام الامن.

٤. **على الصعيد التعليمي:** تدهور الواقع العراقي خلال الثمانينات والتسعينات بسبب الحروب والحصار ادى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، واهمال النظام التعليمي وضعف القدرة العلمية والثقافية للكادر التدريسي وتهالك بنيته الاساسية، ووسائل تعليمية قديمة

والعلمية التربوية مهمشة بالكامل من الخطط التنموية والدليل على ذلك ان عدد الطلاب بقي مستقراً على الرغم من الزيادة السكانية، وارتفاع نسبة التسرب للاطفال والانخراط في سوق العمل وارتفاع نسبة الامية ، وانخفاض عدد المدارس وخاصة مدارس الفتيات ، وحتى ان حققت مخرجات التعليم العالي نسبة عالية لصالح الفتيات الا ان استيعاب سوق العمل محدود لهن مما يجعل المرأة مورداً غير مستثمراً.

التوصيات:

١. **على الصعيد المجتمعي:** يمكن للمنظمات غير الحكومية القيام بدراسة وتقييم المشاريع وتحديد المخاطر والتحديات الخاصة باهداف المشروع وتحديد اهداف افضل من خلال عقد اجتماعات لدراسة المشاريع مع النساء المقدمات عليها واقامة دورات لوجستية قريبة على محل سكناهم وهو امر بالغ الاهمية في حسابات المرأة بسبب عدم قدرتها على الذهاب الى الاماكن البعيدة وبذلك يتم الوصول الى معظم النساء وتمكينهن اقتصادياً فيتواصلن مع الدورات المتنقلة القريبة وكذلك التعليم في المنزل، وتقديم الدعم المعنوي من خلال مشاركة الرجل في التواصل مع قادة المجتمع حول اهمية التمكين الاقتصادي للمراة في النهوض بواقع الاسرة والمجتمع فضلاً عن الدعم المادي الذي تحتاجه المرأة لضعف حالتها الاقتصادية، كذلك توفير المادة الخام، تشجيع مشاريعهن المحلية وتسليط الضوء على نجاح المرأة وتشجيعها على اقامة دورات لتدريب باقي النساء.

٢. **على الصعيد القانوني:** يمكن تحديث القوانين الحالية وزيادة مشاركة المرأة في القطاع العام والخاص لتمكينها من العمل بحرية وحمايتها بقوانين رادعة من العنف الاسري والزواج القسري والزواج المبكر لان كل هذه الامور تؤثر على الانتاجية الاقتصادية للمراة اضافة الى التعليم وتفعيل قانون الزامية التعليم واستحداث قانون ضد العمل القسري للاطفال وعدم الاهتمام بتعليمهم وخاصة البنات مما ادى الى انتشار الامية وبالتالي شل نصف قدرة المجتمع على المشاركة في الاقتصاد فهناك ثمة قصور في الوعي من اثر تمكين المرأة في التعليم على قدرتها على توعية ودعم اطفالها.

٣. **على الصعيد المالي والاقتصادي:** تخصيص موارد مالية بشكل اعانات مادية او عينية للمراة وخاصة المعيلة للاطفال والارامل والمطلقات وتحسين البنى التحتية كبناء المدارس واعادة تاهيلها وتعبيد الطرق لتسهيل الوصول الى المدارس وتوفير وسائل موثوق بها وامنة للمساعدة لنقل الفتيات الى المدارس اومحل العمل وتوفير منح دراسية للفتيات فيما لو رغبن بالحصول على دراسات عليا وتحسين مستواهن العلمي، ودعم المنظمات الغير الحكومية وتزويدهم بالمدربين.

٤. **على صعيد توفير فرص العمل:**

أ. اعداد خطة تشغيل وطنية بحسب الاحتياجات الفعلية واتاحة الفرصة للمراة في الدخول بجميع مجالات العمل المحلي.

ب. اعداد قائمة تتضمن معلومات كافية عن النساء العاطلات عن العمل لتوظيفهم او شمولهم بشبكة الرعاية الاجتماعية للتخفيف من الفقر.

ج. تحسين المناخ الاستثماري وزيادة الانفاق الاستثماري العام في برامج التنمية لزيادة التشغيل واستيعاب معظم العاطلين بالاخص النساء والحد من المشاكل التي تواجهن في العمل.

٥. **على الصعيد التعليمي:**

أ. اعادة صياغة المناهج وتنقيتها من الاساليب التي تغذي لدى المرأة روح التابع وغرس روح الابداع بما يتناسب مع مجتمعنا وبشكل يتضمن الحداثة ورفع مستوى المهارة التكنولوجية.

ب. نهضة ثقافية تعليمية لإعادة صياغة فكر المرأة وتغيير نظرة المجتمع للنساء والشعور بالمسؤولية اتجاههم.

٦. على الصعيد الصحي:

أ. اعادة النظر بشأن الخدمات المقدمة للمرأة خاصة الامهات والحوامل كخدمات الرعاية الصحية للحوامل والخدمات التعليمية للاطفال لكي لاتضطر الام الى الاختيار مابين العمل وتربية الاطفال وتتمكن من الجمع بين المسؤوليتين.

ب. فتح الافاق لتطوير كافة المستشفيات الحكومية واعادة هيكلتها مالياً وفنياً ونشر مراكز صحية متكاملة في كافة محافظات العراق، وانشاء هيئة متخصصة لاعتماد الجودة تهدف الى النهوض بمعايير الجودة لكافة مفاصل القطاع الصحي.

ج. وضع برامج للاكتشاف المبكر للأورام وخاصة عند النساء، ومعالجة الامراض المزمنة والمتوطنة والوقاية منها.

د. التركيز على رعاية كبار السن وذو الاعاقة واعادة تأهيلهم.

هـ.التدريب والتأهيل المستدام للكوادر الطبية لرفع كفاءة الطبيب وهيئة التمريض والفريق الطبي المعاون في القطاع الصحي اضافة الى التنسيق مع الكفاءات الطبية في الخارج للاستفادة منها في تحديث وتطوير المنظومة الصحية.

و. تحسين نظم التخزين من خلال رفع مستوى تخزين اللقاحات والمواد الطبية بما يتوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية وتطوير النظام الالي لادارة المخزون.

ز. صيانة وتطوير البنية التحتية والاجهزة لوزارة الصحة من خلال تطوير محطات الطاقة الكهربائية المرافقة لكل وحدة صحية، وتحسين صيانة البنية التحتية والمباني وانظمة الحريق وتقليل المخاطر، وتحسين جودة وفاعلية اداء الاجهزة الطبية وتحديثها خاصة في مستشفيات الاورام وتطوير وتحسين نظام الجرد.

ح. ان التغطية الكاملة لجميع المواطنين هي احدى نقاط القوة الرئيسية لنظام الرعاية الصحية في العراق، ويجب ان يبقى المصدر الرئيسي لتمويل القطاع الصحي في العراق من تخصيصات الموازنة العامة الحكومية بالاضافة الى ايجاد مصادر اخرى للتمويل لرفع مستوى الخدمات الصحية وتطويرها، ورفع كفاءة اداء الادارة لجميع مفاصل القطاع الصحي.

المصادر

١. ادارة المعلومات العامة بالأمم المتحدة، قسم النهوض بالمرأة، ايار مايو، 2008.

٢. برنامج الامم المتحدة الانمائي، التنمية للجميع، تقرير التنمية البشرية طبع في كندا، 2016.

٣. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، عمان، الاردن، 2005.

٤. برنامج الامم المتحدة الانمائي/تقرير التنمية البشرية 2007-2008.

٥. برنامج الغذاء العالمي/تقييم الضعف ووضع الخرائط/الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة احصاء اقليم كردستان/وزارة الصحة/الامن الغذائي الشامل وتحليل الضعف في العراق، برنامج الاغذية العالمي التابع للامم المتحدة، 2008.

٦. تقديرات البنك الدولي-ندوة تمويل الصحة في العراق.

٧. تقرير اهداف التنمية المستدامة 2017، الامم المتحدة، نيويورك، 2017.

٨. التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2008، ص 52.
٩. تقيم الفقر وخرائط الفقر في العراق، كانون الثاني 2015 البنك الدولي.
١٠. التمويل الاصغر المقدم للمراة في العراق: الدور المحتمل، البنك الدولي، 2008.
١١. حالة سكان العراق 2010، التقرير الوطني حول حالة السكان في العراق في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والاهداف الانمائية للالفية، شباط فبراير، 2011.
١٢. خليل نعيمات، تمكين المرأة، منشور على الموقع الالكتروني لمكتبة ميبي:
http://maktabatmepi.org
١٣. خطة التنمية الوطنية، 2010-2014، ص 38.
١٤. عبد الحسين جليل الغالبي، حسن لطيف الزبيدي، التغيرات الاقتصادية في عام 2010-2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي(2010-2011) بغداد 2011، ص 223-224.
١٥. عبد الحسين زيني، الاحصاء السكاني، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، 1990.
١٦. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، النفط، الاختلال الهيكلي، البطالة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد 30، 2008، ص 72-75.
١٧. عدنان فرحان الجوارين، القدرة التنافسية للدول العربية، مع اشارة خاصة للعراق، دراسة تحليلية مقارنة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2013، ص 247.
١٨. علي عبد الامير، دراسات في سكان العراق، مركز العراق للدراسات، 2016.
١٩. علي عبد محمد سعيد الرواي، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بحوث الندوة الفكرية، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 168-169.
٢٠. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2010، التقرير الوطني الاول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والاهداف الانمائية للألفية،2011، ص 32.
٢١. لوني روبرت، التنمية الاقتصادية في العراق، العوامل الاساسية ذات الصلة بتدهور تكوين الرأسمالية البشرية، اصدارات الجرنال الاقتصادي، 1992، 615-622.
٢٢. المرأة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، العراق، ص 15.
٢٣. معتز بالله عبدالفتاح، توجهات قطاع من الشباب الجامعات العربية اتجاه قضايا امن المرأة الإنساني، منظمة المرأة العربية، ط ١، مطبعة نوبار، القاهرة، مصر، 2010، ص 11-12.
٢٤. معتز بالله عبدالفتاح، ابتسام الكتبي، علاقات النوع الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية، منظمة المرأة العربية، مصر، 2010، ص 226.
٢٥. منظمة الصحة العالمية/الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة احصاء كردستان/وزارة الصحة، "مسح الصحة الاسرية في العراق 2006-2007" نيو جرنال اوف ميدسن، 2008، 93-484.
٢٦. منظمة العمل الدولية: الفباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين، 2014، ص 39.
٢٧. نبيل جعفر عبد الرضا ومروة عبدالرحيم، العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية البشرية، (منشورات الحوار المتمدن: ع: 4، 2015/5/4796: (http://www.ahewar.org).
٢٨. نبيل جعفر عبد الرضا، اليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، 2015، متوفر على الموقع الالكتروني: (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288504).

٢٩. هالة أيوب، التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، ورقة معدة لمنظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة العمل 2007/7/11.
٣٠. هانز كريستوفر فون سبونيك، تشريح العراق، عقوبة التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ص 112.
٣١. وثيقة منهاج بيجين، فصل المرأة والاقتصاد، ص 80-97، منشور على الموقع الالكتروني:
http://maktabatmepi.org
٣٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، تقرير التقدم المحرز والتحديات على تحقيق الغايات المنشودة للاهداف الانمائية للألفية، 2012، ص 14-16.
٣٣. وزارة التخطيط، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2009-2013) مديرية الحسابات القومية ايلول 2014.
٣٤. وزارة الصحة، المجموعة الاحصائية، 2007.
٣٥. وفاء المهداوي، خطة التنمية، (2010-2014)، ص (9) و (22).

Reference

1. Abadalla Gevgis, Citizen economic empowerment in Batswana concepts & princ, Botswana Instltute for Development Policy Analysis, 1999, p2.
2. Bennett, Lynn, using empowerment and social inclusion for pro-poor, 2002, pp.13.
3. Karl. M, Women and empowerment participation decision making, New York United nations, 1995, p 4.
4. Schuler Bonder, measuring women's empowerment as a variable, a paper presented to the word bank in the workshop of the bank of poverty, gender equality, 2002, p64.
5. The National Strategy on Education for Sustainable Development in Ireland, Education for Sustainability July 2014.